

أكدت أن المؤسسة الأمنية مستمرة في التحول الكامل للخدمات الإلكترونية

## «الداخلية»: ضرورة مغادرة جميع الزائرين قبل انتهاء المهلة الوزارية بتاريخ 30 الجاري



وزارة الداخلية

تعديل أوضاع المقيمين أصحاب الإقامة المؤقتة يجنبهم الإبعاد والمساءلة

أكدت وزارة الداخلية أمس أنها تسعى إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات التي تخدم كافة قطاعات الوزارة المختلفة بمجال الشراء، وتوفير الوقت والجهد وسرعة الإنجاز والحفاظ على سلامة الجميع.

وقامت الإدارة العامة للشؤون المالية بالتعاون والتنسيق مع الإدارة العامة لنظم المعلومات بتعزيز مكانة منظومة العمل وتطويرها، حيث أصدرت دليل إجراءات عمل المناقصات والعقود وقامت بمبنيته الكترونياً على الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية تحت عنوان الخدمات الإلكترونية (الإدارة العامة للشؤون المالية - دليل إجراءات العمل) [www.moi.gov.kw/main/eservices/finance](http://www.moi.gov.kw/main/eservices/finance) . وأوضحت الإدارة أن هذا الدليل جاء في 60 صفحة مختصراً

وجامعا لأهم المواد والقواعد التي جاءت بها العديد من القوانين والتعاميم المنظمة للعمل في هذا الشأن، جاء من أجل تقديم خدمة أفضل والتسهيل على المراجعين. من جهة أخرى دعت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية الأخوة المقيمين حاملي الإقامة «بكافة أنواعها» ممن أنهت إقامتهم، وكذلك ممن دخلوا البلاد بموجب سمات وزارات الدولة عن العمل، إلى التسارع في تعديل أوضاعهم بالنسبة لحاملي الإقامة العادية بكافة أنواعها أو المغادرة ممن دخلوا البلاد بموجب سمات دخول حتى تاريخ 31/8/2020، ومن ثم حصلوا على إقامة مؤقتة «لمدة ثلاثة أشهر» أخرى من تاريخ 1/9/2020 وحتى تاريخ 30/11/2020، وذلك إعمالاً للقرار الوزاري رقم 598/2020، بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد جراء انتشار جائحة «كورونا»، وما ترتب عليه من تعطيل معظم وزارات الدولة عن العمل، إلى التسارع في تعديل أوضاعهم بالنسبة لحاملي الإقامة العادية بكافة أنواعها أو المغادرة ممن دخلوا البلاد بموجب سمات دخول

المهلة الوزارية المحددة بتاريخ 30/11/2020

وأشارت الإدارة إلى أن وزارة الداخلية ستقوم بمباشرة كافة الإجراءات القانونية بحق المخالفين بعد انتهاء المهلة الوزارية المحددة بالقرار الوزاري بتاريخ 30/11/2020 وسوف تقوم بإبعاد المخالفين، ولن يتم السماح لهم بالعودة مرة أخرى للبلاد.

على صعيد منفصل ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية أنه وضمن جهود قطاع الأمن الجنائي في ضبط الخارجين عن القانون تمكنت إدارة مباحث حولي من القضاء القبض على المتهمين في قضية قتل العمدة لشخص بالة حادة بمنطقة السالمية.

وفي التفاصيل أنه ورد بلاغ إلى عمليات وزارة الداخلية يفيد بوصول شخص تعرض للطنن بالة حادة إلى المستشفى، وتم إدخاله إلى غرفة العناية المركزية، ولكنه توفي متأثراً بإصابته، وبعد البحث والتحري تم التوصل إلى المتهمين، وبعد اتخاذ الإجراء القانوني اللازم، تم ضبطهم وضبط أداة الجريمة المستخدمة «سلاح أبيض»، وبمواجهتهم بما نسب إليهم أقرؤا واعترفوا بالواقعة. [www.moi.gov.kw](http://www.moi.gov.kw) أو من خلال مراجعة إدارات شلون الإقامة بالمحافظات، كما تدعو جميع الزائرين إلى تنظيهم إجراءات سفرهم والحرص على مغادرة البلاد قبل انتهاء

المهلة الوزارية المحددة بتاريخ 30/11/2020



عبدالله السند

المسحات التي تم القيام بها بلغ 5658 مسحة ليبلغ مجموع الفحوصات 971488 فحوصاً.

وجدد الدعوة إلى المواطنين سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجيات التباعد البدني موصياً بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للإطلاع على الإرشادات والتوصيات وكل ما من شأنه المساهمة في احتواء انتشار الفيروس.

في وقت سابق من أمس شفاء 738 إصابة ليبلغ مجموع حالات الشفاء 123314 حالة.

شفاء 738 شخصاً ليبلغ مجموع عدد المتعافين من «كوفيد-19» 123314

8348 حالة. وأشار السند إلى أن عدد

أعلنت وزارة الصحة أمس تسجيل 735 إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد «كوفيد 19» ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 132478 في حين تم تسجيل خمس حالات وفاة وإثر إصابتها بالمرض ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى اليوم 816 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند «كونا» إن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 120 حالة ليصبح المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض «كوفيد 19» وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة

جددت دعوتها لكل من لديه شكوى التقدم ببلاغ إلى النيابة العامة

## «المعلومات المدنية»: غير صحيح تسجيل أفراد على أرض فضاء



الهيئة العامة للمعلومات المدنية

نفت الهيئة العامة للمعلومات المدنية ما ورد في فيديو متداول في وسائل التواصل الاجتماعي بحوي معلومات مغلوبة وغير صحيحة منها تسجيل أفراد على أرض فضاء.

وأكدت الهيئة في بيان صحفي أمس أن نظام الهيئة لا يسمح بتاتا بتسجيل أي فرد على أرض فضاء إضافة إلى أن المنزل المذكور في الفيديو قائم منذ عام 1987 حتى الآن.

وأضافت أن الادعاء بأن هذه الأرض مسجل عليها 100 فرد ينافي الحقيقة حيث يقطن المنزل

4 أسر بإجمالي 25 فرداً، وأوضحت أن ما احتواه الكشف المنشور عن 350 فرداً في قطعة 3 معلومة غير صحيحة أيضاً حيث تبين أن كثيراً من أصحاب هذه الأسماء يسكنون في عناوين مختلفة ومخالفة لما هو مذكور بالكشف.

وجددت الهيئة دعوتها كل من لديه شكوى بشأن بيانات القاطنين التي تقدم ببلاغ إلى النيابة العامة لافتة إلى أنها سبق وأن دعت إلى ذلك أكثر من مرة إلا أنه لم يصل إليها أي شكوى حتى تاريخه.

## الهاجري: الخطوة تتم من خلال مراجعة المقر الجديد لإدارة بمنطقة القصور «الشؤون»: تمديد مهلة تحديث بيانات دور الحضانة الخاصة لـ 29 الجاري



هنا الهاجري

أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية أمس تمديد مهلة تحديث بيانات دور الحضانة الخاصة لشهر إضافي تنتهي في 29 نوفمبر الجاري وذلك بعد انتهاء المهلة الأولى والمحددة سلفاً ما بين 27 سبتمبر و29 أكتوبر الماضيين.

وقالت الوكيل المساعد لقطاع التنمية المجتمعية في وزارة الشؤون هنا الهاجري في تصريح صحفي إن هذه الخطوة تتم من خلال مراجعة المقر الجديد لإدارة الحضانة الخاصة في منطقة القصور بمحافظة مبارك عبر تطبيق (وآفي) على أن يصطحب الشخص المعني المستندات المطلوبة متمثلة بالبطاقة المدنية وصورة عنها وأصل الترخيص وصورة عنه والمؤهل العلمي لصاحب الترخيص.

وأضافت الهاجري أن تحديث بيانات ملفات دور الحضانة يعد الخطوة الأولى في سلسلة من الإجراءات باستخدام الرئط الآلي بالجهات المعنية بشأن إصدار تراخيص تأسيس حضانة خاصة أو تجديد أو إلغاء الترخيص القائم أو افتتاح فرع جديد. وأوضحت أن (الشؤون) وضمن جهودها في سبيل توحيد العمل وتسهيل الإجراءات تعتمد عقد

اجتماعات مع المسؤولين في وزارة التجارة والصناعة والتنسيق بشأن الشركات التي تضيف نشاط حضانة خاصة إلى أنشطتها.

ولفتت إلى أن الفترة المقبلة ستشهد إصدار الرخص الجديدة للحضانات باستخدام أوراق رسمية ضد التزوير على أن يبدأ توزيعها وفقاً على فترات زمنية لجميع الحضانات التي قامت بالتحديث، وذكرت أنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الحضانات المخالفة بتفعيل مواد القانون رقم 22 لسنة 2014 بشأن دور الحضانة الخاصة ولأحتته التنفيذية، يذكر أن الهاجري

## «نزاهة»: إجمالي عدد البلاغات والشكاوى وصل لـ 646 خلال 2019 2020

كشفت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» أن إجمالي عدد البلاغات والشكاوى الواردة للهيئة وصل لـ 646 بلاغاً وشكوى خلال عامي 2019 و2020.

وبينت أن عدد البلاغات المقيدة خلال 2020 وصل لـ 122، بينما وصل عدد الشكاوى التي قيدت في دفتر الشكاوى الإدارية في نفس الفترة لـ 122 بلاغاً، فيما وصل عدد الشكاوى غير المشمولة باختصاص الهيئة وأخرى قيد الدراسة لـ 445.



الهيئة العامة لمكافحة الفساد

## بدر المبارك رئيساً للمكتب الإقليمي للاتحاد العربي للأسر المنتجة بالكويت

والحرفيين والمؤسسات الحرفية وتجار منتجات الصناعات التقليدية والعاطلين عن العمل، لتمكينهم اجتماعياً واقتصادياً وتحسين عيشتهم، بالشراكة مع مؤسسات التكوين والتدريب والتمويل والقطاع العام والخاص والمجتمع المدني في جميع البلدان العربية. ومن أهم أنشطته: تسهيل التعارف بين أصحاب الحرف في البلدان العربية والتشبيك بينهم لتبادل الخبرات وتسهيل النفاذ إلى التمويل والتسويق والتصدير وتنظيم المعارض المحلية والإقليمية والدولية والمؤتمرات.

الآن منصب رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية للأسر المتعفة داخل الكويت والتي تعنى بدعم ومساندة هذه الفئة من الأسر من أجل نقلها من حالة الحاجة إلى التمكين المفضي لانخراطها في فعاليات المجتمع على قدم وساق مع بقية فعالياته تعزيزاً للأمن الاجتماعي. جدير أن يذكر بأن الاتحاد العربي للأسر المنتجة والصناعات الحرفية والتقليدية يتبع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. ويرتكز على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لمساعدة الأسر المنتجة والعاملين في المهن الصغرى

الخارجية لاعتماد التعيين ووصفة رسمية لدى الدولة منوها بأنه من خلال هذا الاتحاد الذي مقر أمته المملكة العربية السعودية سيسعمل على تأهيل وتطوير عمل الأسر المنتجة وأصحاب الصناعات الحرفية والتقليدية وإتاحة الفرص لدخول منتجاتهم إلى منافذ التسويق، وعن نيته وتوجهاته في إدارة المركز الإقليمي للاتحاد قال المبارك بأنه سيسعمل على تعزيز حضور الأسر المتعفة كعنصر فاعل في الإنتاج المجتمعي ودعمها وتشجيعها على ممارسة المهن المختلفة.. يذكر بأن السيد بدر المبارك يشغل

قال م. بدر حمد المبارك إن الاتحاد العربي للأسر المنتجة والصناعات الحرفية والتقليدية التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية اعتمده كرئيس للمكتب الإقليمي لدولة الكويت حيث يجري مباشرة تنفيذ أهداف المجلس في دولة الكويت من أجل دعم وتفعيل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك. وأوضح المبارك بأنه سيجري اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بترتيب ذلك على المستوى المحلي من حيث المخاطبات الرسمية لدى وزارات الدولة المختلفة وخصوصاً وزارة



وزارة الشؤون الاجتماعية